خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة أمس الثلاثاء:

الاستماع لتقرير بشأن اتفاقية القرض المبرمة مع صندوق أبوظبي لتمويل مشروع سد حسان بأبين

الاطلاع على متطلبات تنفيذ المنطقة الصناعية للصناعات الخفيفة في بيت عذران

توجيه توصيات للحكومة لتعزيز نشاط صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

تخفيف الإجراءات المتبعة أثناء تقديم القروض للمشروعات الصغيرة وإعادة النظر في فوائدها

توفير إطار قانوني يحكم تمويل المشاريع الصغيرة ويعمل على مساندتها

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن نتائج اطلاعها على نشاط صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة وذلك في ضوء مناقشته لتقرير لجنة التجارة والصناعة بهذا الشأن وإيضاحات الجانب الحكومي المختص والتزامه بتوصيات المجلس الموجهة للحكومة.

واوصى المجلس بضرورة تبني ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة مخصصات الصندوق للإقراض حتى يصبح تبني ودعم تلك المشروعات نهجاً واستراتيجية لدى الصندوق تهدف الى خلق بيئة استثمار مشجعة.

كما أوصى بتخصيص برامج في وسائل الاعلام المختلفة من اجل تقديم مفاهيم ثقافة الريادة للناس وإدخال مفاهيم الأسر المنتجة والعمل الحر لطلبة الجامعات وخاصة اولئك الذين على وشك التخرج لدفعهم باتجاه التفكير في العمل الحر وانشاء ادارة عامة في الهيئة العامة للصندوق لتشجيع الاستثمار تقدم خدمات عديدة من بينها نماذج لمشروعات إنتاجية تحتاج لها السوق.

واكدت توصيات المجلس على اقامة معارض دائمة للمصنوعات المحلية تهتم بعرض منتجات اصحاب المشاريع الصناعية المحلية بشكل دائم وان تعمل إدارة المشاريع على تنظيم اعمالها الإدارية من خلال وجود السجلات الخاصة بحركة الانتاج وعدد العمالة الموجودة والاهتمام بوسائل النظافة بالنسبة لعملية التعبئة والتغليف للمنتجات .

وطالبت توصيات المجلس بالعمل على تخفيف الاجراءات المتبعة اثناء تقديم القروض للمشروعات الصغيرة من قبل إدارات فروع الصندوق في المحافظات ، وإعادة النظر بالنسبة للفوائد التي تؤخذ على القروض وتوفير اطار قانوني يحكم تمويل هذه المشاريع ويعمل على مساندتها.

وكانت لجنة التجارة والصناعة قد اشارت في تقريرها الى ان صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة يعتبر البداية الفعلية في مجال تمويل قطاع المشاريع الصغيرة الذي يعد من الركائز الاساسية للنهوض بالاقتصاد لما له من فعالية في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل للتخفيف من الفقر كون المشاريع الصغيرة اكثر انتشارا في المدن والأرياف .

وأوضحت اللجنة ان اهتمام الحكومة بإستراتيجية التخفيف من الفقر وخلق فرص عمل ادى الى اعطاء الاهمية المتزايدة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة كأحد اهم ادوات تلك الاستراتيجية وحيث ان آليات القطاع البنكي لا تتناسب مع متطلبات وإمكانات قطاع المنشآت الصغيرة ، كان لا بد من التفكير في انشاء مؤسسة مالية حكومية متخصصة معنية بتطوير ذلك القطاع.

من جهة اخرى استمع مجلس النواب الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة ابوظبي (ممثلة بصندوق ابو ظبي للتنمية) لتمويل مشروع سد حسان بمحافظة أبين بمبلغ (000ر000ر75) دولار امريكي ، وبهذا الشأن ارجأ المجلس مناقشة التقرير الى جلسة اخرى .وتتلخص الاهداف الرئيسية للمشروع في التحكم بالفيضانات وتنظيم الري بواسطة بوابات التحكم وحماية الأراضي الزراعية والحد من الآثار السلبية للفيضانات وتنظيم مسارات الوادي بشباك الجابيون ، وإعادة تأهيل السدود التحويلية والقنوات لنقل المياه منها الى المزارع ورفع كفاءة الري وزيادة تغذية المياه الجوفية وبما يقلل من استنزاف المياه الجوفية ، وكذا تطوير عملية المراقبة لتوزيع المياه في القنوات ، وتطوير الطرق الداخلية للمشروع وتشجيع التعاون والعمل الاجتماعي لتشغيل وتوزيع المياه في المنطقة .

ويشتمل مشروع سد حسان بمحافظة ابين على انشاء سد ثقلي لاستخدامه في التحكم في الفيضان وتنظيم الري للأراضي الواقعة بوادي حسان بارتفاع (5ر20) مترا وطول (340) مترا إضافة لمفيض ذي جدار من الخرسانة وأحواض تهدئه ومنشآت لتشتيت الطاقة أسفل المفيض.

وتبلغ السعة التخزينية للسد حوالي (5ر19) مليون متر مكعب مع وجود بوابات تحكم بالفيضانات وانشاء حواجز تحويلية جديدة وعمل ثلاثة حواجز ثانوية وإنشاء قنوات رئيسية للري ومنشآت للتحكم بالتوزيع وتهذيب مجرى الوادي ، وكذا تنفيذ طرق فرعية داخلية بطول (10) كيلو مترا ، حيث ستربط هذه الطرق منشآت الري المهمة ببعضها وببعض القرى المجاورة .

الجدير ذكره أن اجمالي الأراضي الزراعية المستفيدة من المشروع تبلغ مساحتها (500ر 10) هكتار، فيما تبلغ مساحة الأراضي التوسعية المستقبلية للمشروع (500ر 5) هكتار.

الى ذلك اقر مجلس النواب ان يدرج في جدول اعماله تقرير لجنة النقل والمواصلات الخاص بنتائج نزولها الميداني الى ميناء الحديدة وتقرير آخر بشأن الامومة المأمونة .

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته التي حضرها الاخ عبدالله حسن الشاطر، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وخالد محمد الخالدي ، رئيس مجلس ادارة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ، باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل المجلس اعماله اليوم الاربعاء بمشيئة الله تعالى .

إعدام خارج القضاء يا عليمي!

فيصل الصوفي

الإعدام خارج القضاء لا يجوز، حتى ولو كان المقتول مذنباً أو مستحقاً عقوبة الإعدام.. الإعدام خارج القضاء لا يجوز أن تقوم به دولة فما بالك عندما تقوم بذلك عشيرة أو قبيلة!.. الإعدام خارج القضاء انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وحقوق المتهم الذي من حقه أن يحصل على محام ويحصل على محاكمة عادلة.

قبل سنوات حدث أن قبيلة في ذمار أمسكت بقاتل وقامت هي بقتله قصاصاً وحقناً للدماء كما قيل، وحدث مثل هذا في مأرب واتضح لاحقاً أن الذي قتله أفراد القبيلة قصاصاً لم يكن هو الجاني، وفي حجة كان يحاكم أفراد متهمون بالقتل أمام محكمة ابتدائية، وفي الجلسة الأخيرة نطق القاضي بالحكم الذي أنزل بحقهم عقوبة الإعدام، وما أن انتهى القاضي الابتدائي من تلاوة الحكم حتى قام مسلحون - كانوا داخل المحكمة- بإطلاق النار على كل المتهمين الموجودين في قفص الاتهام، بينما الحكم الابتدائي ليس نهائياً، والذين أطلقوا النار ليسوا من أهل الاختصاص أو الضبط القضائي، وكان من المحتمل ألا تحكم محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي..

الآن.. أو قل الأسبوع الماضي قامت عشيرة من قبيلة في ذمار بقتل شخص بعد ساعة فقط من قيامه بقتل شخص آخر.

هذه الواقعة وأمثالها ستسجل كإدانة للحكومة، لأنها تسامحت مع مثل هذه التصرفات..

عقوبة الإعدام لا تطبق أو لا تنفذ - حسب القانون الجنائي وحسب قانون الإجراءات - إلا بعد إقرار المحكمة العليا للجمهورية وبعد موافقة رئيس الجمهورية أو توقيعه على تنفيذ حكم الإعدام فمن أعطى لشيخ أو مجموعة مشائخ الحق في انتزاع صلاحيات القضاء والنيابة العامة ورئيس الجمهورية بهذا الشأن؟ ثم أن هذا السلوك يهدر حقوق الإنسان ويضعف القانون ويحط من شأن الدولة.. فلماذا لا يعاقب هؤلاء المجترئون على الحق والدولة والقضاء والقانون؟

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري برئاسة د . علي محمد مجور

مناقشة مشروع الإجراءات الحكومية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

الاطلاع على متطلبات تنفيذ المنطقة الصناعية للصناعات الخفيفة في بيت عذران

صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مشروع الاجراءات الحكومية المخططة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة للفترة المتبقية من العام الجاري والمقدم من قبل الاخ الامين العام لمجلس الوزراء بالتنسيق مع جميع الوزارات والأجهزة المعنية.

وتضمن المشروع جملة الإجراءات التنفيذية على مستوى كافة الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها للخطط والبرامج القطاعية المنفذة لمضامين البرنامج الرئاسي والحكومي وذلك وفق أسس منهجية قائمة على مواءمة تحقيق الشروط المعيارية لقياس كفاءة وفاعلية الأنظمة الادارية للحكومة وقدرتها الاستيعابية على تطبيق نظام المتابعة وتقييم الاداء المؤسسي لذاتها دوريا بانتهاج مبدأ الادارة بالنتائج.

وقد أكد المجلس على جميع الوزارات إجراء المراجعة النهائية للمشروع ليتم استكمال مناقشته بصورة متكاملة في الجلسة القادمة للمجلس واتخاذ ما يلزم، مشيدا في نفس الوقت بالجهود المبذولة من قبل الامانة العامة للمجلس في المتابعة والاعداد للمشروع والآلية التي تم اعتمادها بهذا الشأن.

واطلع المجلس على مذكرة الاخ وزير الدولة أمين العاصمة حول متطلبات تنفيذ المنطقة الصناعية للصناعات الخفيفة غير الملوثة للبيئة في بيت عذران/ منطقة الصباحة/ وأحال المجلس المذكرة الى لجنة وزارية برئاسة الاخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الاخوة وزراء كل من المياه والبيئة والصناعة والتجارة والكهرباء والطاقة والاتصالات وتقنية المعلومات ووزير الدولة أمين العاصمة، لمراجعتها من كافة النواحي ورفع تصور متكامل عن اقامة المشروع بما في ذلك اقتراح مصادر تمويل المشروع بمراحله المختلفة والرفع الى المجلس لاقرار ما يلزم.

توجيه أجهزة الأمن والعدالة باتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق العناصر التخريبية

يهدف مشروع المنطقة الصناعية الذي سيضم المنشآت الصناعية الصغيرة من ورش النجارة والحدادة والميكانيك ومصانع البلك والطوب ومناشير الاحجار وغيرها، الى تحسين الوضع البيئي لمدينة صنعاء وتعزيز فرص العمل امام الكوادر المؤهلة والعمالة العادية للعمل في المنطقة، إضافة الى تخفيف حالة الارباك المروري الحاصل نتيجة تواجد تلك المنشآت في الشوارع الرئيسة وفي قلب العاصمة.

وناقش المجلس تقرير الاخت وزير حقوق الانسان عن نتائج زيارتها لكل من سجن البحث الجنائي وسجن هبرة الاحتياطي بأمانة العاصمة.

وتضمن التقرير الاوضاع الايوائية والصحية والخدمية المتعلقة بنزلاء السجنين والتوصيات المقترحة من قبل الوزراء لتحسين تلك الاوضاع والارتقاء بوضع الخدمات وتأكيد الجانب التأهيلي للسجناء بما يكفل لهم سبل العيش الكريم بعد خروجهم من السجن.

وقد احال المجلس مجموعة من التوصيات الواردة في التقرير الى اللجنة العليا للسجون بحسب الاختصاص .. وكلف الاخت وزير حقوق الانسان بمتابعة الجهات الحكومية المعنية ولاسيما تلك المرتبطة بالجوانب الصحية والتعليمية والفنية لوضع التدابير اللازمة لتنفيذ مقترحات الوزارة في تلك المجالات والرفع الى المجلس بالنتائج .واستمع المجلس الى تقرير مقدم من الاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عن اعمال التخريب والشغب والفوضى والاعتداء على المواطنين الابرياء وممتلكاتهم وتخريب المصالح والممتلكات العامة وقطع الطرقات الآمنة والتي اقترفتها العناصر التخريبية الخارجة على الدستور والنظام والقانون في مديرية ردفان الحبيلين ومديرية الضالع والاجراءات التي تم اتخاذها في شأن مرتكبي تلك الأعمال الاجرامية التي أستهدفت تعكير صفو الامن واشاعة الفوضى والفتنة.

وقد عبر المجلس عن ادانته الشديدة لتلك الاعمال التخريبية وما نتج عنها من نهب للممتلكات الخاصة والعامة وترويع الآمنين.. ووجه المجلس اجهزة الامن والعدالة باتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق هذه العناصر التخريبية المثيرة للشغب والفتنة .

وأكد على عدم التهاون مع أي خارج على الدستور والنظام والقانون أو عابث بالأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع أو المساس بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي واثارة الاحقاد والكراهية في المجتمع سواء كان حزباً أو فرداً أو جماعة أو اي جهة كانت ومحاسبتها طبقاً للدستور والقوانين النافذة.

دان الأعمال التخريبية ونهب الممتلكات الخاصة والعامة في مديريتي ردفان والضالع

تجديد مطالبة اليمن بإيجاد تشريعات دولية تحرم الإساءة إلى المعتقدات الدينية

وحيا المجلس التعاون المسؤول للاخوة المواطنين مع الاجهزة الامنية تجاه التصدي لتلك العناصر التخريبية واستنكارهم وادانتهم الشديدة للاعمال الاجرامية الشنيعة التي أرتكبوها بحق الوطن والمواطنين والسلم الاجتماعي.

وادان المجلس في اجتماعه أمس قيام احد المتطرفين ببث فلم معاد للاسلام والمسلمين عبر شبكة الانترنت، بما يمثله هذا العمل من تعدّ صارخ واساءه بالغة لديننا الاسلامي الحنيف وقيمه السمحة، ومغالطة مفضوحة لتعاليم القرآن الكريم المؤكده على الحق والعدل والسلام .

وجدد المجلس مطالبة اليمن بايجاد تشريعات دولية تحرم الاساءة للاديان والمعتقدات الدينية.

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ وزير النفط والمعادن بشأن نتائج زيارته الى كل من اليابان وتايلاند الصديقتين وذلك خلال الفترة 4-13 مارس المنصرم، وعلى تقرير الأخ وزير الاوقاف والارشاد عن مشاركته في اعمال المؤتمر الـ20 للشؤون الاسلامية المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة 16-19 من الشهر الماضي، وعلى تقرير الأخ وزير الثقافة عن مشاركته في الايام الثقافية اليمنية في المملكة العربية السعودية التي اقيمت في الفترة 22-29 مارس 2008م ، وعلى تقرير الأخ وزير الصناعة والتجارة بخصوص مشاركته في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية، الدورة العادية الـ20 ، والمنعقد في دمشق خلال الفترة 24-26 مارس المنصرم.